

أحكام الالتزام

آثار الحق في القانون المدني

المحامي الدكتور
عبد القادر الفار
رئيس قسم القانون الخاص
كلية الدراسات القانونية العليا
جامعة عمان العربية - سابقاً

محكم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



347, 565

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2007/1/228)

المؤلف: عبد القادر سميح الضار

الكتاب: أحكام الالتزام - آثار الحق في القانون المدني

الواصفات: القانون المدني - أصول المحاكمات - الأردن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9957-16-309-9

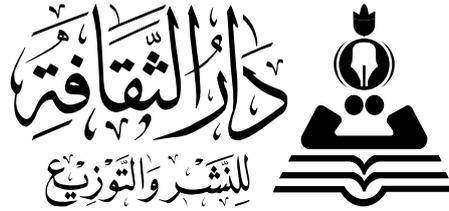
الطبعة السادسة والعشرون 2024 م - 1445 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

أحكام الالتزام آثار الحق في القانون المدني

المحامي الدكتور
عبد القادر الضار
رئيس قسم القانون الخاص
كلية الدراسات القانونية العليا
جامعة عمان العربية - سابقاً

محكم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

مقدمة الطبعة الجديدة

نحمد الله الذي وفقنا فيما مضى ويسرّ أمرنا بأن مكننا من تقديم هذا الكتاب بطبعاته السابقة إلى طلابنا الأعزاء في كلية الحقوق في الجامعات الأردنية الحكومية والأهلية، وإلى إخواننا رجال القانون في أنحاء العالم العربي، ونحمد الله كثيراً بأن مكننا من تقديم هذه الطبعة بهذا الشكل. ورغم النجاح الذي حققه هذا الكتاب إلا أن الكمال لله وحده، والإنسان بحاجة دائمة لمراجعة ما سبق إبداءه من آراء، وبحاجة إلى سماع نقد أساتذته والمختصين في هذا المجال وتقبل ملاحظاتهم حول ما سبق نشره بصدر رحب وأفق واسع، بعيداً عن التعصب الأعمى. ذلك أن الفكر الإنساني هو حصيلة تفاعل آراء الناس واختلافها.

في هذه الطبعة الجديدة قمنا بمراجعة بعض الأحكام والآراء التي سبق إبدائها في الطبعات السابقة، وتابعنا منهجنا في تقصي الأحكام القضائية الجديدة، وبيان اتجاهاتها عبر تتبع أحكام محكمة التمييز الأردنية في السنوات الأخيرة وحتى صدور هذه الطبعة، كما قمنا بتصحيح أخطاء لغوية ومطبعية اعترت الطبعة السابقة، شاكرين كل من أبدى ملاحظة أو رأياً في تلك الطبعة سواء بحسن نية أو لغاية في نفسه.

والله الموفق

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

كانت مجلة الأحكام العدلية الصادرة عن الدولة العثمانية هي المطبق أحكامها في الأردن بالنسبة للمنازعات المدنية حتى فترة قريبة (عام 1976). ثم صدر القانون المدني الأردني - والمقتبس الكثير من أحكامه من مجلة الأحكام العدلية - وبدأ سريانه في عام 1977، مما يعني أن عمر القانون المدني الأردني في التطبيق الفعلي لا يزيد عن 14 سنة. وبعبارة أخرى فإن القانون الأردني حديث العهد بالمقارنة بتقنين نابليون المطبق في فرنسا منذ 180 عاماً، أو حتى القانون المدني المصري القديم والذي بدأ سريانه في عام 1875. وهذا الأمر جعل الحصيلة من الأحكام القضائية المستدة إلى القانون المدني الأردني قليلة، هذا بالإضافة إلى وجود عدد محدود من شراح القانون المدني في الأردن وقلة المؤلفات والشروحات التي صدرت عنهم. هذه الأسباب تجعل عمل كل من يحاول تفسيره نصوص القانون المدني الأردني وشرح أحكامها، عملاً مليئاً بالصعوبات، ويزيد من هذه الصعوبات أن المصدر التاريخي للقانون المدني الأردني هو خليط عجيب من أحكام الفقه الإسلامي والقانون المدني العراقي من جهة والقانون المدني المصري المقتبسة معظم أحكامه من القانون الفرنسي من جهة أخرى، مما يجعل تأصيل أي حكم في القانون المدني وردّه إلى نظام معين أو نظرية محددة عملاً معقداً. لأن أحكام الموضوع الواحد مأخوذة من نظامين منفصلين ومختلفين هما: النظام الإسلامي والنظام اللاتيني، علماً بأن لكل نظام من هذين النظامين أسسه وقواعده ومبادئه والتي تختلف عن الآخر اختلافاً بيناً. لقد ذكرت كل ما سبق لاستبج القارئ عذراً في حالة وجود أي نقص أو تقصير في شرح أحكام أي موضوع من مواضيع هذا الكتاب، لأن شق الطريق في شرح أحكام الالتزام في القانون المدني الأردني ليس بالأمر الهين مع عدم وجود أي مؤلف يتناول هذا الموضوع بطريقة علمية وواضحة ومترابطة!!

وقد كانت نواة هذا الكتاب مجموعة محاضرات أقيمت على طلاب كلية الحقوق في الجامعة الأردنية في الفصل الصيفي من عام 1990 في مادة أحكام الالتزام، حيث قمت بتغذية هذه المحاضرات بمجموعة من أحكام القضاء ما أمكن وبيان بعض أوجه الخلافات الفقهية في بعض الجوانب، وحاولت الاجتهاد في بعض الأمور قدر المستطاع مستعيناً بالفقه المقارن وخصوصاً مؤلفات كبار أساتذة القانون المدني في العالم العربي.

وقبل أن أنهي هذه المقدمة أود أن أوضح بعض الأمور المتعلقة بهذا الكتاب:

- 1- إن الكتاب قد وضع بالدرجة الأولى ليتوافق مع مساق أحكام الالتزام المقرر دراسته لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الأردنية.
- 2- أنه تم إعطاء أحكام المحاكم حيزاً لا يستهان به في هذا الكتاب حيث قمت بإيراد بعض الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية ومحكمة النقض المصرية، ومحكمة النقض الفرنسية أحياناً، وذلك انطلاقاً من قناعاتي الراسخة بأهمية الجانب التطبيقي عند دراسة العلوم الإنسانية.
- 3- لقد قمت ببيان المراجع والمصادر لكل معلومة ثانوية أو حكم ورد في هذا الكتاب للتيسير على الدارسين والعاملين في المجال القانوني من قضاة ومحامين وطلاب دراسات عليا، وبما يتفق مع الأمانة العلمية التي يجب أن تكون في مقدمة الاعتبارات التي يجب صيانتها والمحافظة عليها. وأخيراً أرجو أن أكون قد قدمت في مؤلفي هذا عملاً نافعاً ومفيداً لطلابنا الأعزاء وإخواننا العاملين في القضاء والمحاماة.

والله من وراء القصد

المؤلف

خطة الدراسة

تتناول دراسة أحكام الالتزام أربعة مواضيع رئيسة وهي: آثار الالتزام وأوصاف الالتزام وانتقال الالتزام وانقضاءه.

وعلى هذا يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أبواب رئيسة:

الباب الأول: آثار الالتزام.

الباب الثاني: أوصاف الالتزام.

الباب الثالث: انتقال وانقضاء الالتزام (الحق).

الفهرس

5.....	مقدمة الطبعة الجديدة.....
7.....	مقدمة الطبعة الأولى.....
9.....	خطة الدراسة.....

الباب الأول

آثار الالتزام

14.....	الفصل التمهيدي: التعريف بآثار الالتزام ووجوب تنفيذ الالتزام.....
15.....	المبحث الأول: التعريف بآثار الالتزام.....
17.....	المبحث الثاني: وجوب تنفيذ الالتزام.....
19.....	الفصل الأول: الالتزام الطبيعي والالتزام المدني.....
20.....	المبحث الأول: الالتزام الطبيعي.....
28.....	المبحث الثاني: الالتزام المدني.....
29.....	الفصل الثاني: وسائل تنفيذ الالتزام.....
30.....	المبحث الأول: التنفيذ الاختياري.....
30.....	الفرع الأول: الوفاء.....
46.....	الفرع الثاني: التنفيذ بما يعادل الوفاء.....
64.....	المبحث الثاني: التنفيذ الجبري.....
64.....	الفرع الأول: التنفيذ العيني.....
74.....	الفرع الثاني: التنفيذ بطريق التعويض.....
86.....	الفصل الثالث: الوسائل المشروعة لحماية التنفيذ.....
89.....	المبحث الأول: الدعوى غير المباشرة.....
98.....	المبحث الثاني: الدعوى الصورية.....
107.....	المبحث الثالث: الدعوى البوليسية.....
120.....	المبحث الرابع: الحجر على المدين المفلس.....
127.....	المبحث الخامس: حق الاحتباس.....

الباب الثاني

أوصاف الالتزام

143	الفصل الأول: التصرفات المشروطة بالتعليق والأجل
144	المبحث الأول: الشرط
156	المبحث الثاني: الأجل
163	الفصل الثاني: تعدد المحل
164	المبحث الأول: الالتزام التخييري (التخيير في المحل)
169	المبحث الثاني: الالتزام البدلي (إبدال المحل)
172	الفصل الثالث: تعدد طرفي التصرف
173	المبحث الأول: التضامن بين الدائنين
179	المبحث الثاني: الدين المشترك
185	المبحث الثالث: التضامن بين المدينين
197	المبحث الرابع: عدم قابلية محل التصرف للتجزئة

الباب الثالث

انتقال وانقضاء الالتزام (الحق)

208	الفصل الأول: انتقال الالتزام (الحق)
210	المبحث الأول: إنشاء الحوالة
214	المبحث الثاني: آثار الحوالة
220	المبحث الثالث: انتهاء الحوالة
221	الفصل الثاني: انقضاء الالتزام (الحق)
222	المبحث الأول: الإبراء
226	المبحث الثاني: استحالة التنفيذ
229	المبحث الثالث: التقادم

251	المراجع
-----	---------